

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تجريبية (1990-2020)

The impact of foreign direct investments on economic growth in Algeria, an empirical study (1990-2020)

ط. د. حلاسي خولة¹، أ.د. مداحي محمد²

¹مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة الجزائر، البريد

الإلكتروني: k.hallaci@univ-bouira.dz

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0009-4366-6332>

²مخبر السياسات التنموية و الدراسات الاستشرافية، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة الجزائر، البريد

الإلكتروني، m.meddahi@univ-bouira.dz

 ORCID: <https://orcid.org/0009-0007-4947-5209>

تاريخ النشر: 2025/01/20

تاريخ القبول: 2025/01/01

تاريخ الاستلام: 2024/08/26

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2020، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على طريقة التكامل المتزامن، من خلال الاستعانة بعدة متغيرات اعتمادا على الدراسات التجريبية.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويرجع ذلك إلى تركزها في قطاع المحروقات، أما باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى فهي تكاد تكون منعدمة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن.

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2020. To achieve this goal, we relied on the simultaneous integration method, by using several variables based on empirical studies.

The results of this study showed that foreign direct investment negatively affects economic growth in Algeria, due to its concentration in the hydrocarbon sector, while the rest of the other productive sectors are almost non-existent.

Mots clés: Foreign direct investment, economic growth, simultaneous integration.



المقدمة:

لقد ساهمت عمليات الانفتاح الاقتصادي المرافقة للتقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل، إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، أين أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل من خلال المساعدة في الربط بين أسواق رأس المال والعمل وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة، وهذا من شأنه أن يحدث نموا اقتصاديا. لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما لها من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ولقد حظيت هذه العلاقة بالعديد من الدراسات النظرية والتجريبية (De Gregorio (1992)، Al Blomstro and (1994)، Borensztein, De Gregorio and Lee (1998)، Olofsdotter (1998)، De Mello (1999)، Hermes and Johnson (2003)، Lensink (2006)...) .

والجزائر كباقي الدول تعمل جاهدة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من مزاياه، ولتحقيق ذلك قامت بمجموعة من الإصلاحات حيث منحت العديد من الحوافز والامتيازات من أجل إشراكه في مسار التنمية، بالاعتماد على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تعزيز بيئة الاستثمار لاستقطاب المزيد من الاستثمارات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توفير رؤية معمقة لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحسين الأداء الاقتصادي للجزائر، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو اقتصادي وذلك من خلال:

- تحديد تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- تحليل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- معرفة مدى قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق فرص عمل؛
- تحليل مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا الحديثة.

1. الإطار النظري للدراسة:

عرفت الساحة العالمية صراعا وتنافسا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية.

1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تناول الأدب الاقتصادي تعريفات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نصيب ثابت للمستثمر الذي يقيم في اقتصاد ما في مشروع في اقتصاد دولة أخرى، وحسب المعيار الذي يعتمده صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% على الأقل من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات

فيها، وهذه الحصة عادة تمكن المستثمر من إعطاء رأيه في إدارة المؤسسة (حسب الله محمد، 2005، صفحة 19).

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فعرفه على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية. ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال، ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة عناصر رئيسية هي: المشاركة في رأس المال، وإعادة استثمار الأرباح، والقروض بين الشركة الأم والشركات التابعة لها (الهجهوج، ديسمبر 2004، صفحة 56).

كما يعرف على أنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (Joint-Venture) أو يسيطرون فيها على الإدارة. وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل، باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في تحديث التكنولوجيا وتعزيز الخبرة وتحسين الإدارة كما أن هذه الاستثمارات تفتح أسواقا جديدة لتسويق منتجاتها، من خلال إقامة مصانع جديدة أو شراء مصانع بهدف تحديثها وتطويرها ورفع إنتاجيتها (زغار، 2004، صفحة 159).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن استثمار طويل الأجل، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي جزء من مشروع أو لكل المشاريع، شرط أن تفوق حصة هذا المستثمر عن 10% من رأس مال المشروع، وأن يكون للمستثمر الحق في إدارة المشروع.

2.1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة عوامل وظروف تعيق نمو الاستثمارات في الدول النامية، من بينها (حسب الله محمد، 2005، الصفحات 36-40):

■ **معدل التضخم:** يعد انخفاض تكاليف الإنتاج دافعا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي، فمعدل التضخم له تأثير على كل من تكاليف الإنتاج وحجم الأرباح. لذلك معدلات التضخم المنخفضة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية (بولرباح، 2012، صفحة 102).

■ **حجم السوق ومعدل نموه:** يعتبر حجم السوق العامل الأهم في استقطاب البلد المضيف للاستثمارات، وما يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي هو أن يكون السوق أكثر تطورا ونموا، بالإضافة إلى نوعية السوق، حيث أن المستثمرون الأجانب ينجذبون أكثر للمناطق التي تتميز بديناميكية كبيرة، والتي تفتح فرص جديدة للاستثمار (صقر، 2000، صفحة 51).

■ **الاستقرار الاقتصادي:** إن البيئة الاقتصادية التي تشجع الاستثمار ويسودها الاستقرار والثبات، هي عامل جذب الاستثمار بصفة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** يعد الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فيقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي.
- **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي:** إن السعي نحو تفعيل أحد أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية من العوامل الهامة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **بنية أساسية مناسبة:** إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مهم ورئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة، إذ أنها تساعد على تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار الخاص.
- **تنمية الموارد البشرية:** من بين المحددات الضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما، وجود اليد العاملة المؤهلة والمدربة فنيا، بالإضافة إلى وجود مراكز البحث العلمي والاستثمار المحلي المتزايد في مجال البحث والتطوير، حيث أن توفر هذه العوامل يساهم في زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج وتحديث التكنولوجيا في هذه الدولة.
- 3.1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:** ازداد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للدور الذي يلعبه في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال (بولرياح، 2012، الصفحات 100-101):
- إمداد الدول النامية برأس المال، التكنولوجيا والمهارات الفنية الإدارية، عبر الشركات متعددة الجنسيات، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛
- رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستثمار الادخار الوطني في الأنشطة الأساسية أو المكملية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة عوائد الملكية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات؛
- تطوير الطرق الإنتاجية للمنتجين المحليين بالاستفادة من أساليب الإنتاج التي يعتمدونها المستثمرون الأجانب، كما أنها تساهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية في الخارج (عبدالله، 2005، صفحة 34)؛
- توسع الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة؛
- تعزيز استخدام الموارد المحلية، وتعظيم الناتج المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة؛
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

4.1. علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي: لقد لاقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التجريبية وسنتطرق إلى بعضها في هذا البحث، حيث سنبدأ بتفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية، ثم نعرض بعض الدراسات التجريبية التي تناولت هذه العلاقة.

1.4.1. التفسير النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: اعتمدت دراسة النيوكلاسيك للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على افتراض أن الأسواق حرة تتميز بالمنافسة الكاملة، وتوفر المعلومات وإمكانية نقل رأس المال بين مختلف الدول حسب الاختلاف في العائد على رأس المال (الشوريجي، 2005، صفحة 259)، فوفقا للنماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو من عاملين هما: التطور التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة. وحسب هذا النموذج فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يكون في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل، وبافتراض تناقص العائد على لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يكون له تأثير على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن التطور التكنولوجي يعتبر أساس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. ويظهر الأثر الموجب لهذا الاستثمار على النمو الاقتصادي في نماذج النمو الداخلي من خلال أثرين: تأثير مباشر حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا أدى إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، وتأثير غير مباشر: حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة معدل النمو إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة (نزاري، 2008، صفحة 59).

1.4.1. الدراسات التجريبية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأدب الاقتصادي التجريبي، حيث اختلفت هذه الدراسات في طرق المعالجة، حجم العينة المدروسة وكذا فترة الدراسة. والجدول التالي يبين بعض الدراسات التجريبية:

الدراسة	طريقة المعالجة للعينة	فترة الدراسة	النتائج المتوصل إليها
دراسة (De gregorio)، 1992، الصفحات 58-84	سلة من البيانات لعينة من 12 بلد من أمريكا اللاتينية	بين 1950 و 1985،	الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، وإنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق إنتاجية الاستثمار المحلي
دراسة (Blomstrom, Lipsey, & Zejan, 1992)	شكل مقطع عرضي لعينة من 78 دولة نامية	بين 1960 و 1985	وجود ارتباط موجب بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، وهذا الارتباط أكبر في الدول التي لديها مستويات عالية من الدخل

دراسة (Balasubramanyam, Salisu, & Sapsf, 1996, pp. 92-105)	شكل مقطع عرضي لعينة من 46 دولة نامية قاموا بتقسيمها إلى اقتصاديات تتبع سياسة تشجيع الصادرات أو سياسة إحلال الواردات	بين 1970 و 1985	الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر يكون غير معنوي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة إحلال الواردات
دراسة (Borensztein, De Gregorio, & Lee, 1998, pp. 115-135)	سلة من البيانات لعينة من 69 دولة نامية	بين 1970 و 1989	توصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو طريقة فعالة لنقل التكنولوجيا وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي
دراسة (Olofsdotter, 1998، الصفحات 534-547)	مقطع عرضي لعينة من 50 دولة نامية	بين 1980 و 1990	هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما توصل إلى وجود أثر قوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء مع أثر الكفاءة البيروقراطية أو مع أثر حماية حقوق الملكية
دراسة (De Mello, 1999, pp. 133-151)	دول تنتمي إلى (OCDE) وأخرى لا تنتمي إليها	بين 1970 و 1990	الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي عندما كون هناك علاقة تكامل بينه وبين الاستثمار الوطني
دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 1999, pp. 329-342)	سلة من البيانات لعينة من 142 دولة	بين 1970 و 1995	الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الفترة المقبلة للنمو الاقتصادي إذا توفر الرأس مال البشري
دراسة (Carkovic & Levine, 2002)	مقطع عرضي لعينة من 72 دولة	بين 1960 و 1995	عدم توافق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك أثر موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
دراسة (Hermes & Lensink, 2003)	67 دولة نامية	بين 1970 و 1995	الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر يمكن أن

يصبح إيجابيا عند إضافة متغيرين جديدين بالتناوب إلى النموذج والمتمثلين في معدل التمدد الممثل لرأس المال البشري والمتغير الذي يعكس فعالية أداء السوق المالي			
الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي، الرأس مال البشري الملائم و تحرير الأسواق للاستفادة من تدفقات رأس المال على المدى الطويل	بين 1970 و 1999	سلة من البيانات لعينة من 18 دولة من أمريكا اللاتينية	دراسة (Bengoa & Sanchez, 2003, pp. 529-545)
وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع الرأس مال البشري ووجود أثر سلبي من خلال تفاعله مع الفجوة التكنولوجية	بين 1970 و 1999	سلة من البيانات لعينة من 84 دولة	دراسة (Li & Liu, 2005, pp. 393-407)
الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي في البلدان النامية فقط	بين 1980 و 2002	سلة من البيانات لعينة من 90 دولة نامية ومتقدمة	دراسة (Johnson, 2006)
الاستثمار الأجنبية المباشرة والصادرات تؤدي إلى تحسين النمو في هذه الدول	بين 1986 و 2008	سلة من البيانات لعينة من 23 دولة نامية من آسيا	دراسة (2010) (Tiwari & Mutascu, 2010). ²³

من خلال عرض الدراسات السابقة نلاحظ أن أغلبها توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، كما أنه طريقة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تعزيز للنمو عند تكامله مع الاستثمار المحلي. وبالرغم من كل هذا يبقى التأثير في النمو مرتبط بالأوضاع والظروف السائدة في البلد المضيف.

5.1. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية ثمانينات القرن العشرين كانت نظرة الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر أنه أحد أنواع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للوطن وأنه مساس بسيادة الدولة، خاصة بعد إتباع الجزائر للنظام الاشتراكي. إلا أنه ومنذ التسعينات تغيرت تلك

النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي. من خلال قيامه بعدة إصلاحات قصد قبول الشركات الأجنبية في شكل كامل.

1.5.1. أسباب انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد شهدت الفترة (1990-1993) اهتمام السلطات الجزائرية بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت للانتباه، حيث راجعت القوانين المتعلقة به، إذ عدلت بعضها وأضافت أخرى، بغية الانفتاح أكثر على القطاع الخاص، داخليا كان أم خارجيا، ومن العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الانفتاح ما يلي (تومي، 2011، الصفحات 88-89):

- التحدي الكبير الذي واجه برنامج التنمية خلال الفترة، والمتمثل خاصة في مصادر التمويل، حيث أصبحت الدولة لا تتوفر على الأموال اللازمة، لتسير بها الآلة الإنتاجية، وتضمن استهلاك المواطن؛
- إشكالية المديونية بشقيها الداخلي والخارجي، خاصة هذه الأخيرة التي باتت تهدد وبكل قوة سيادة البلد أمام غياب القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية؛
- الحصار غير المعلن من قبل المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، بغية دفع الجزائر وإرغامها على القبول بإعادة الجدولة، وبالتالي الاستجابة وبدون شروط لبرنامج هذه المنظمات؛
- المرحلة الانتقالية وما أملتته من سياسات إصلاحية دخل فيها الاقتصاد الجزائري بتوجهه نحو حرية السوق، وهذا ما يتطلب إجراءات من شأنها تعديل وتشريع قوانين تتلاءم مع هذا التطور الحاصل.

2.5.1. الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دخلت الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينيات، من خلال العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والمؤسسية.

أ- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

قامت الجزائر منذ التسعينيات بفتح صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال وضع عدة قوانين لجذب هذا النوع من الاستثمار، ومن بينها ما يلي:

- قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990:

يعتبر القانون خاصا بالنقد والقرض، وليس بالاستثمار، إلا أنه أعطى مكانة مرموقة للاستثمار الأجنبي المباشر وحدد هذا القانون العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال، ومكن المقيمين من القيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بهدف تمويل مشاريع اقتصادية بين الجزائر والخارج، كما يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في النشاطات غير المحتكرة من طرف الدولة، وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية (بهلول، 1993، الصفحات 173-174).

- المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 جويلية 1993 (الخاص بترقية الاستثمار):

وهو تكملة للقانون السابق، ويتميز بانفتاح أكثر للاقتصاد الوطني، حيث ساهم في تحسين شروط جذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بهدف الوصول للتنمية، وعدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب (تومي، 2011، صفحة 90).

ولتشجيع وتهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال، تتابعت صدور عدة مراسيم رئاسية وتنفيذية بعد 1993 كما يلي: (شهرزاد، 2005، صفحة 81):

المرسوم	تاريخ صدوره	مضمونه
المرسوم الرئاسي رقم 345-95	1995/10/30	اتفاقية إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
المرسوم الرئاسي رقم 346-95	1995/10/30	المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛
المرسوم الرئاسي رقم 306-95	1995/10/07	المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛
المرسوم الرئاسي رقم 334-98	1998/10/26	المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار
المرسوم التنفيذي رقم 93-95	1995/03/25	إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه
الأمر رقم 6-95	1995/01/25	ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة
المرسومين التنفيذيين رقم 97-320، 97-319	1997/08/24	إنشاء الشباك الوحيد لإزالة الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي؛
الأمر رقم 12-97	1997	خصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمالها.

- الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 (الخاص بتطوير الاستثمار):

يدخل هذا الأمر ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر لتنظيم الاستثمارات في الجزائر، كإقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات النقدية والعينية (شهرزاد، 2005، صفحة 82).

كما أن هناك عدة مراسيم أخرى توفر بيئة ملائمة للاستثمار منها: (سحنون، 2010، الصفحات 41-42)

- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 الصادر في 11/01/2007 الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر السابق ذكره المتعلق بتطوير الاستثمار؛
 - المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24/03/2008 المتعلق بشكل التصريح بالاستثمار؛
 - القرار المؤرخ في 20/02/2008 والذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين و/أو إعادة التأمين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة.
- ب- الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: عملت الجزائر على إعداد هيئات وخلق وكالات مكلفة بمتابعة ومراقبة الاستثمار من وقت إيداع الملف حتى انتهاء المشروع، لتوضح كل ما يتعلق بالحوافز والضمانات والإجراءات التي تواجه المستثمر، أيضا من أجل دعم ومساندة المشاريع الاستثمارية.
- وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته (APSSI)^(*):
- أنشئت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، لتدعم فيما بعد بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 ، غير أنها شرعت فعليا في النشاط في شهر مارس 1995. ومن أهم المهام التي تقوم بها هذه الوكالة: (بابا، 2004، الصفحات 157-158):
- اختيار المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني، وفقا لحجمها والتكنولوجيا المستخدمة بها؛
 - تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار؛
 - تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات؛
 - تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)^(**):
- هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، جاءت هذه الوكالة لتحل محل وكالة (APSSI) بمقتضى الأمر الرئاسي 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث تعمل على خدمة كل من المستثمرين الوطنيين والأجانب، ومن أهم مهامها (منصوري، 2005، صفحة 134):
- العمل على ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية ومتابعتها وتطويرها؛
 - 2- الاهتمام بالمستثمرين المحليين والأجانب وتزويدهم بالوثائق والمعلومات اللازمة لإتمام المشروع؛
 - 3- الرقابة على مدى احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال مدة الإعفاء؛
 - 4- المساهمة في تطوير وترقية الاستثمارات بمختلف مجالاتها وأنواعها.
- المجلس الوطني للاستثمار (CNI)^(***) :

(*) APSSI : Agence de promotion du soutien et de suivi de l'investissement.

(**) ANDI : Agence National de Développement d'Investissement.

(***) CNI : le Conseil National de l'Investissement.

هو جهاز حيوي، وضع خصيصا لدعم وتطوير الاستثمار، أنشأ وفقا للأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001، وهو مكلف بعدة مهام منها: (سحنون، 2010، الصفحات 43-44)

- 1- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- 2- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- 3- اقتراح المزايا التحفيزية ومتابعة التطورات الجارية؛
- 4- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGCPPI) (****) ويختصر بـ (MDPPI):

وهي مكلفة بعدة مهام أهمها (منصوري، 2005، صفحة 135):

- 1- تنسيق الأنظمة الخاصة بتحضير وتنفيذ برامج الخصخصة؛
- 2- العمل على وضع إستراتيجيات تساهم في ترقية وتطوير الاستثمار؛
- 3- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.

3-5- مؤهلات الجزائر في مجال الاستثمار: تمتلك الجزائر عدة مؤهلات تجعلها منطقة جذب وتنافس للاستثمارات، فهي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فهي تتوسط بلدان المغرب العربي، وقريبة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل لقارة إفريقيا، كما تتميز بكبر سوقها حيث بلغ الناتج الداخلي الخام بها 389.7 مليار دولار أمريكي والناتج الداخلي الخام للفرد 17500 دولار أمريكي لعام 2020، وتمتلك تركيبة سكانية شابة ومؤهلة، حيث يمثل عدد المتخرجين من حوالي 97 جامعة أكثر من 2 مليون في نفس السنة، إضافة إلى توفرها على ثروات طبيعية هامة، إذ تحتل المرتبة 17 في إنتاج النفط، إذ قدر إنتاجها بـ 1.171.000 برميل في اليوم والمرتبة 12 في التصدير، وتحتل المرتبة 15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن). أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة السابعة من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الخامسة من حيث الإنتاج والثالثة في التصدير سنة 2020. إضافة إلى انتهاجها سياسة جديدة للإنعاش الصناعي مع إعطاء الأولوية لبعض الأنشطة مثل: الميكانيك، الأدوات الكهرومنزلية، الإلكترونيات، الصناعة الصيدلانية... وتوفرها على فرص قطاعية في مجال السياحة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وكذا مجال الزراعة من خلال برنامج التجديد الزراعي والريفي. كما تتوفر الجزائر على بنية تحتية جيدة يمكن أن تكون محفزا لاستقطاب المستثمرين، حيث نجد شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء، شبكة طرق هامة تتكون من 112039 كلم، وشبكة سكك حديدية تبلغ 4498 كلم، وكذا 36 مطار منها 16 دولية، أما النقل البحري فتتمتع بـ 45 مرفق بحري، منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط و31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه. وعن إمكانية التمويل من خلال البنوك العمومية فللجزائر

(****) MDCGCPPI: Ministère Délégué du Chef de Gouvernement Chargé de la Participation et la Promotion de l'Investissement.

شبكة تتكون من 29 بنك ومؤسسة مالية منها 14 خاصة و 9 عمومية موفرة اعتماد قدره 11.400 مليار دينار
قرض مخصص للاقتصاد سنة 2020 (<http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>).

2. الإطار التجريبي للدراسة

الدراسة القياسية لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر: لدراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر، منذ انتقالها إلى اقتصاد السوق الحر وانفتاحها على السوق العالمي في بداية التسعينيات. استخدمنا طريقة التكامل المتزامن بالاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن البنك العالمي وكذا تقارير بنك الجزائر، للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2020.

2.2. النموذج المعتمد:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، قمنا باقتراح النموذج التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 TO_t + \beta_3 ID_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 HC_t + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP_t : يمثل الدخل الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المتغير الداخلي في النموذج؛
 FDI_t : يمثل صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة من الناتج الداخلي الخام؛
 TO_t : يمثل معدل الانفتاح التجاري ويعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام؛
 ID_t : يمثل الاستثمار المحلي إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، ويتم حسابه من خلال طرح صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من صافي الاستثمارات الكلية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام؛
 INF_t : يمثل معدل التضخم السنوي؛
 HC_t : يمثل رأس المال البشري وهو ممثل بمجموع المسجلين في التعليم العالي، بغض النظر عن العمر، كنسبة مئوية من مجموع السكان بعد خمس سنوات من ترك المدرسة الثانوية.
 ε_t : يمثل خطأ التحديد. $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: تمثل معاملات النموذج.

3.2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية (Augmented Dickey-Fuller Test):

باختبار فرضية عدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلة وهو ما يشير إلى عدم استقرارها، مقابل الفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة، مع افتراض أساسي يتعلق بغياب الارتباط الذاتي للأخطاء، وهو افتراض قلما يتحقق علميا، ولمراعاة إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، اقترح Dickey-Fuller (1981) توسيع (Augmenting) وتعميم اختبار DF، وذلك بتحديد عدد التأخيرات من أجل ε_t له تشويش أبيض، والنماذج المستعملة لاختبار (ADF) هي كالتالي:

$$[4]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[6]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 t + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

مع العلم أن البرنامج الإحصائي Eviews 8، عند تطبيق اختبار "ADF" يحدد لنا عدد التأخيرات المناسبة مباشرة بعد اختيارنا لمعيار من معايير تحديد التأخيرات ((Akaike (AIK) et Schwartz (SCH) مع الأخذ بالاعتبار الارتباط الذاتي للأخطاء. وفيما يلي النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(1): نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

اختبار ADF للفروق الأولى			اختبار ADF			المتغيرات	
[4]	[5]	[6]	[4]	[5]	[6]		
- 7.047748	- 6.952474	-7.052633	-2.452610	-2.823304	-2.814045	t_{sta}	GDP
-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	
- 6.865621	-6.745971	-5.541313	-1.316158	-2.551697	- 2.460529	t_{sta}	FDI
-1.954414	-2.981038	-3.603202	-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	
-5.643814	-5.587269	-5.603960	0.085389	-2.235675	-2.448724	t_{sta}	TO
-1.955020	-2.986225	-3.603202	-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	
-4.784898	-4.633799	-4.569911	-0.120684	-1.695275	-2.092834	t_{sta}	ID
-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	
-5.291735	-5.470308	-5.733794	-2.085884	-1.916006	-1.840900	t_{sta}	INF
-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	
-3.716942	-4.730060	-4.735005	2.803109	0.311094	-2.169612	t_{sta}	HC
-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	

المصدر: مستخرج Eviews8

من خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح لنا عدم استقرار مستويات المتغيرات المدروسة نظرا لقبول فرضية العدم وذلك لأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي السلاسل الزمنية تحتوي على جذر أحادي. وعند إجراء الفرق الأول على المتغيرات أصبحت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t المجدولة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة ما يدل على أن السلاسل الزمنية خالية من جذور الوحدة مما يعني استقرارها. أما بالنسبة للبواقي فقد وجدنا أنها مستقرة عند المستوى، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار استقرارية البواقي

اختبار ADF				
[4]	[5]	[6]		
-4.304125	-4.219781	-4.143158	t_{sta}	U
-1.953858	-2.976263	-3.587527	$t_{ADF(5\%)}$	

المصدر: مستخرج Eviews8

4.2. اختبار التكامل المتزامن لـ "Johansen": بما أن جميع السلاسل الستة موضع الدراسة هي سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ لذلك فإنه من الضروري البحث عن وجود علاقة تكامل متزامن بين السلاسل الزمنية. ففي حالة ما إذا أشار كل من اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى إلى وجود علاقة تكامل متزامن على الأقل، يمكننا حينها تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يتيح لنا تحديد ديناميكية التعديل في المدى القصير للمتغيرات لتحقيق توازن مستقر في المدى الطويل.

حسب نتائج اختبار الأثر المبينة في الملحق رقم (1)، التي تم فيها اختبار فرضية العدم $(H_0: r = 0)$ التي تشير إلى عدم وجود أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، ضد الفرضية البديلة $(H_1: r > 1)$ التي تشير إلى وجود على الأقل علاقة تكامل متزامن. تحصلنا على:

$$\lambda_{trace}(0) = 108.6296 > t_{Tab}^{0,05} = 95.75366$$

ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، ما يعني أنه يوجد على الأقل علاقة تكامل متزامن، نمر إلى المرحلة الموالية، ونقوم باختبار الفرضية $(H_0: r = 1)$ التي تشير إلى وجود علاقة تكامل متزامن، ضد الفرضية $(H_1: r > 2)$ التي تشير إلى وجود على الأقل علاقتين تكامل متزامن. وكان القرار هو قبول فرضية العدم وبالتالي توجد علاقة تكامل متزامن لأن: $(\lambda_{trace}(1) = 58.37641 < t_{Tab}^{0,05} = 69.81889)$. كما أن نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى تؤدي إلى ذات القرار، ومنه نرفض فرضية الغياب الكلي لعلاقات التكامل المتزامن.

وبهذا نكون قد توصلنا إلى وجود علاقة تكامل توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة، ما يعني أنها غير متباعدة كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكا متشابها. وتحصلنا على المعادلة التالية (الملحق رقم 2):

$$GDP_t = -6.819520 - 0.709465FDI_t + 0.118313TO_t + 0.307432ID_t - 0.270492INF_t - 0.231488HC_t$$

(0.1551) (0.1884) (0.0421) (0.0355) (0.0000) (0.0147)

من خلال نتائج التقدير، نلاحظ أن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وهناك علاقة طردية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وكذلك الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية 5%، أما كل من التضخم ورأس المال البشري فلهما تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية 5%، أما فيما يخص التغيرات في المتغيرات المستقلة فتفسر ما يزيد عن 71% من التقلبات التي تطرأ على النمو الاقتصادي، وتشير إحصائية DW إلى غياب ارتباط ذاتي للأخطاء، وبعد التحقق من وجود تكامل متزامن، نصل إلى المرحلة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

5.2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد القيام بالتكامل المتزامن الذي أكد وجود علاقة تكامل متزامن تربط بين السلاسل الزمنية، نأتي إلى بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، من أجل دراسة السلوك الديناميكي للنموذج، وتقدير سرعة التكيف أي اختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وتم الحصول على المعادلة التالية:

$$DGDP_t = 0.069355 - 0.914959DFDI_t + 0.143084DTO_t + 0.396316DID_t - 0.290688DINF_t - 0.367437DHC_t - 0.848052e_{t-1}$$

(0.8231) (0.0815) (0.0318) (0.0102) (0.0000) (0.0783) (0.0024)

نلاحظ من خلال (الملحق رقم 3) أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة عند مستوى المعنوية 5%، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما يفوق 84% من اختلال توازن النمو في المدى الطويل. ونلاحظ أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبيا ومعنويا على النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية 10%، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يركز على عوائد النفط، حيث يستحوذ قطاع المحروقات على أغلبية هذه الاستثمارات، ومما يخفض من مساهمة باقي القطاعات في النشاط الاقتصادي، في حين أن للانفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية 5%، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، وهو ما أدى بدوره إلى تحسين النمو الاقتصادي، كذلك بالنسبة للاستثمار المحلي فله دور هام في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة الاستثمار العمومي منه، كان هذا النوع من الاستثمار يعاني ضعفا كبيرا خلال سنوات التسعينيات وهو ما أثر سلبا على النمو الاقتصادي، ومع ذلك وابتداء من سنة 2000 ارتفعت أسعار المحروقات، وهذا ما جعل السلطات تلجأ إلى الاعتماد على سياسات ضريبية ومالية لتعزيز النمو وهذا ما أثر عليه إيجابيا. أما العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فهي علاقة عكسية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين أن لرأس المال البشري تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية 10%، حيث شهد رأس المال البشري والمتمثل في عدد المسجلين في التعليم العالي ارتفاعا مستمرا خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما لا يعكس الواقع الاقتصادي الجزائري، فسر البترول هو الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهو مرتبط بالحالة الاقتصادية والسياسية العالمية.

الخاتمة:

لقد عرفت الجزائر منذ مطلع التسعينيات تحسن ملحوظ في مجال الاستثمار، حيث سعت إلى تشجيعه باعتماد العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية وكذا التشريعية، والتي من بينها سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية، كل ذلك من أجل تهيئة المناخ الاستثماري وتوفير بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن وبالرغم من ذلك لوحظ نفور الشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر ما عدا قطاع المحروقات، الذي يعد المحرك الرئيسي الذي يدفع الاقتصاد الوطني ويفسر الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي المحقق، والاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في الجزائر ليس مؤشرا يعكس نمو الاقتصاد الوطني، وهذا ما يظهر في نتائج الدراسة القياسية التي توصلنا من خلالها إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يكن لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المراجع:

- 1- أحمد زغدار. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، ص 159.
- 2- أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 19.
- 3- بولرباح غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها " دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، ص 100-102.
- 4- تومي عبد الرحمن. (2011). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 88-90.
- 5- حسن بن رقدان الهجوج. (2004). اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ، ص 56.
- 6- رفيق نازري. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي " دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 59.
- 7- زغيب شهرزاد. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (08)، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 81-82.
- 8- سحنون فاروق. (2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 41-44.
- 9- عبد القادر بابا. (2004). سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 157-158.
- 10- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 51.
- 11- مجدي الشوريجي. (2005). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني 14 و 15 نوفمبر، الجزائر، ص 259.
- 12- محمد بلقاسم حسن بهلول. (1993). الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، ص 173-174.
- 13- محمد عبد العزيز عبد الله. (2000). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ص 34.
- 14- منصور زين. (2005). واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد (02)، ص 134-135.

- 1- Andreas Johnson, (2006). **The Effects of FDI Inflows on Host Country Economic Growth**, CESIS Electronic Working Paper Series N° 58, p p 1-57.
- 2- Aviral Tiwari, Mihai Mutascu, (2010) "**Economic growth and FDI in ASIA: A panel data approach**", MPRA Paper No. 28172, p p 1- 14.
- 3- Blomstrom Mangnus, Robert Lipsey, Mario Zejan, (1992). **what explains developing country growth**, NBER working paper, N° 4132, p p 1-31.

- 4- E. Borensztein, J. De Gregorio, J-W. Lee, (1998). **how does foreign direct investment affect economic**, Journal of International Economics, 45, pp 115-135.
- 5- J. De Gregorio, (1992). **Economic growth in Latin America**, Journal of Development Economics 39, p p 58-84 .
- 6- K.Olofsdotter, (1998). **Foreign direct investment, country capabilities and economic growth**, Review of World Economics, 134 (3), p p 534-547.
- 7- Li.Xiaoying, Liu.Xiaming, (2005). **foreign direct investment and economic growth: an increasingly endogenous relationship**, World development, 33 (3), p p393-407.
- 8- Luiz R. De Mello, (1999). **foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data**, Oxford economic papers 51, p p 133-151.
- 9- Maria Carkovic, Ross Levine, (2002). **does foreign Direct investment accelerate economic growth?** , Department of Business Finance, University of Minnesota, Working paper series, p p 195-220.
- 10- Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles, (2003). **Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America**, European Journal of Political Economy Vol. 19, p p529-545.
- 11- Niels Hermes, Robert Lensink, (2003). **foreign direct investment, financial development and economic growth**, Journal of Development Studies, Vol38.
- 12- UNCTAD (1999) , **the impact of FDI on growth: an econometric test**, world investment report, chapter 11, p p329-342.
- 13- V. N. Balasubramanyam, M. Salisu and David Sapsford, (1996). **foreign direct investment and growth in ep and is countries**, the economic journal, vol.106, n° 434.
- 14- <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>.

الملاحق:

الملحق رقم (1): نتائج اختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمى للتكامل المتزامن:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.961095	162.2002	95.75366	0.0000
Atmost 1 *	0.863568	90.77433	69.81889	0.0005
Atmost 2	0.695225	46.95182	47.85613	0.0607
Atmost 3	0.418354	20.81185	29.79707	0.3695
Atmost 4	0.332124	8.890200	15.49471	0.3756
Atmost 5	0.000448	0.009851	3.841466	0.9206
Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.961095	71.42586	40.07757	0.0000
Atmost 1 *	0.863568	43.82251	33.87687	0.0024
Atmost 2	0.695225	26.13997	27.58434	0.0756

Atmost 3	0.418354	11.92165	21.13162	0.5554
Atmost 4	0.332124	8.880350	14.26460	0.2962
Atmost 5	0.000448	0.009851	3.841466	0.9206
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم (2): تقدير معادلة التكامل المتزامن:

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
/15 Time: 17:1219Date: 10/				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-	6.199464	-1.353622	0.1926
	8.391730			
FDI	-	0.683152	-1.153742	0.2637
	0.788181			
TO	0.140363	0.073317	1.914473	0.0716
ID	0.350824	0.181825	1.929456	0.0696
INF	-	0.054961	-5.120950	0.0001
	0.281455			
HC	-	0.134275	-2.026731	0.0578
	0.272139			
R-squared	0.730018	Meandependent var	0.91791	
			7	
Adjusted R-squared	0.655023	S.D. dependent var	2.38143	
			7	
S.E. of regression	1.398732	Akaike info criterion	3.72132	
			7	
Sumsquaredresid	35.21611	Schwarz criterion	4.01584	
			0	
Log likelihood	-	Hannan-Quinn criter.	3.79946	
	38.65592		1	
F-statistic	9.734207	Durbin-Watson stat	1.58104	
			8	
Prob(F-statistic)	0.000124			

الملحق رقم (3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DGDP				
Method: Least Squares				
Date: 10/25/15 Time: 17:18				
Sample (adjusted): 1991 2013				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.162235	0.399978	0.405609	0.6904
DFDI	-1.564631	0.639060	-2.448334	0.0263
DID	0.466699	0.155851	2.994527	0.0086
DTO	0.157180	0.068059	2.309462	0.0346
DINF	-0.307327	0.059673	-5.150150	0.0001
DHC	-0.490934	0.268238	-1.830216	0.0859
E(-1)	-0.881291	0.260722	-3.380199	0.0038
R-squared	0.727642	Mean dependent var		0.197391
Adjusted R-squared	0.625508	S.D. dependent var		2.231378
S.E. of regression	1.365509	Akaike info criterion		3.706721
Sumsquaredresid	29.83382	Schwarz criterion		4.052306
Log likelihood	-35.6272	Hannan-Quinn criter.		3.793635

9			
F-statistic	7.12437	Durbin-Watson stat	2.00922
	2		4
Prob(F-statistic)	0.00078		
	4		